

## مصلحة المحضون كضابط لإسناد الحضانة للمرأة العاملة دراسة مدعمة بأحكام وقرارات القضاة لبعض الدول العربية\*

د. الصادق عبد القادر

استاذ محاضراً جامعة ادرا  
[Saddek7@gmail.com](mailto:Saddek7@gmail.com)

رقاني عبد المالك

أستاذ مشارك بالمركز الجامعي بتمنراست  
[reggani.droit@gmail.com](mailto:reggani.droit@gmail.com)

### ملخص:

تسعى كل التشريعات الحديثة إلى ضمان حقوق الطفل والتكفل به؛ لأجل ذلك قامت بوضع بعض المنافذ التي يستطيع من خلالها القاضي حماية الطفل ورعاية مصالحته، وأهم منفذ وضعته التشريعات هي قاعدة مصلحة الطفل المحضون، ولقد لقيت هذه القاعدة اهتماماً كبيراً من طرف المشرعين إلى درجة أنها أصبحت هي القاعدة الوحيدة التي على ضوءها يفصل القاضي في موضوع الحضانة حسب سلطته التقديرية ولو كانت المرأة الحاضنة عاملة.

حيث تهدف هذه الورقة البحثية للوقوف على معايير وضوابط استحقاق المرأة العاملة الحضانة، بل وتؤكد إذا كان فيها مصلحة المحضون، وهو ما استدركه المشرع في تعديله لقانون الأسرة رقم: 02-05، وما سلكه القضاء في العديد من أحكامه وقراراته.

### الكلمات المفتاحية:

العاملة الحاضنة، مصلحة المحضون؛ السلطة التقديرية للقاضي؛ ضوابط ومعايير مصلحة المحضون، المساعدة الاجتماعية.

\*تاريخ إرسال المقال 29092020، المقال تاريخ قبول نشر المقال 24122020.

## **The interest of the child in custody as a control to assign custody to working women a study supported by rulings and decisions of judges for some Arab countries**

### **Summary :**

All modern legislation seeks to guarantee the rights of the child. For this reason, it has established some outlets through which the judge can protect the child and take care of his interests, and the most important outlet established by legislation is the basis for the interest of the foster child, and this rule has received great attention from the part of legislators to the point that it has become the only rule on which the judge can decide on the issue of custody According to his discretion, even if the custodial woman is working.

As this research paper aims to find out the criteria and controls for the interest of the child in custody for the working woman's entitlement to custody, and even confirm if it is in the interest of the child, which is what the legislator has replaced in its amendment of Family Law No. 05-02, and what the judiciary has taken in many of its rulings and decisions.

### **Key words:**

The foster worker, the interest of the foster child; Discretionary power of the judge; Controls and standards for the benefit of the foster child, social assistance.

### **L'intérêt de l'enfant en garde comme moyen de contrôle pour attribuer la garde aux femmes qui travaillent une étude étayée par des jugements et des décisions de juges pour certains pays arabes**

### **Résumé :**

Toutes les législations modernes visent à garantir les droits de l'enfant. Pour cette raison, elles établissent certaines méthodes par lesquels le juge peut protéger l'enfant et prendre soin de ses intérêts. La méthode la plus importante c'est le réglé de l'intérêt de l'enfant placé en famille d'accueil; cette règle était au centre d'attention des législateurs au point qu'elle est devenue la seule règle sur laquelle le juge peut décider de la question de la garde selon son pouvoir discrétionnaire, même si la femme qui a la garde travaille.

Ainsi ce document de recherche vise à découvrir les critères et les règles sur lesquelles le droit de garde est donné à la femme qui travaille, et d'examiner si cette faveur est dans l'intérêt de l'enfant, c'est ce que le législateur a rattrapé dans amendement dû le code la famille n° 05-02, et ce qu'a était confirmé par les instances judiciaires dans nombreuses décisions et arrêts.

**Mots clés :**

Agent d'accueil, l'intérêt de l'enfant accueilli, pouvoir discrétionnaire du juge, les contrôles et les normes au profit de l'enfant accueilli, l'assistance sociale.

## مقدمة

يعتبر القانون صورة عن الواقع الإنساني والاجتماعي، هذا الواقع الذي يكون مضمون القاعدة القانونية، والقواعد القانونية نوعان منها التي لا تقبل التغير والتطور، ومنها المرنة التي يضعها المشرع هادية للقاضي ليعتمد عليها فيما يعرض عليه من القضايا ولا يقيد فيها بحل واحد بل بتغير الظروف، حيث تسعى كل التشريعات الحديثة إلى ضمان حقوق الطفل والتكفل به، لأجل ذلك قامت بوضع بعض المنافذ التي يستطيع من خلالها القاضي حماية الطفل ورعاية مصالحته، وأهم منفذ وضعته التشريعات هي قاعدة مصلحة الطفل المحضون، ولقد لقيت هذه القاعدة اهتماماً كبيراً من طرف المشرعين إلى درجة أنها أصبحت هي القاعدة الوحيدة التي على ضوءها يفصل القاضي في موضوع الحضانة حسب سلطته التقديرية ولو كانت المرأة الحاضنة عاملة.

هذا؛ ولقد كان عمل المرأة محل خلاف في مسألة إسناد الحضانة من عدم إسنادها لها، وهذا الخلاف مصدره غياب النص التشريعي الذي يفصل في هذه الحالة، وقد كان عمل المرأة إلى وقت قريب لا يطرح إشكالا في المجتمع الجزائري في السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية، لأن هذا المشكل لم يطرح بشدة وإن كان دخول المرأة عالم الشغل مقتصرًا فقط على القطاعات التي لا تكون سببا في بعدها عن محضونها مثل التعليم والطب.

والإشكالية التي يمكن طرحها: فيما تتمثل ضوابط السلطة التقديرية للقاضي حال إسناد الحضانة للمرأة العاملة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية انتهجنا المنهج المقارن والمنهج التحليلي، كما اتبعنا في هذه الدراسة تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مطلبين، فالمطلب الأول: مضمون مصلحة المحضون، على أن يتم التطرق في المطلب الثاني إلى الأحكام والقرارات القضائية في إسناد الحضانة مع الاستئناس باجتهادات بعض الدول العربية.

## المطلب الأول: ضوابط إسناد الحضانة للمرأة العاملة:

حرصت الشريعة الإسلامية ومراعاة لمصالح الناس لوضع معايير القاضي وتسهيل مهمته للقضاء والفصل بما هو أحسن وأصلح وهذا من خلال بيانها في المقصود بالمصلحة الشرعية<sup>1</sup> مع تحديد ضوابطها بصفة عامة لم يتطرق قانون الأسرة الجزائري إلى مفهوم مصلحة المحضون<sup>2</sup>، حيث يفصل القاضي حال إسناد الحضانة للمرأة العاملة بناء على سلطته التقديرية، مراعيًا في ذلك مصلحة المحضون، وعليه يتوجب ضبط خصائص مصلحة المحضون أولاً، فمعايير السلطة التقديرية للقاضي ووسائلها ثانياً، ثم الوسائل التي يستعين بها القاضي لإسناد الحضانة ومجالاتها ثالثاً.

## الفرع الأول: خصائص مصلحة المحضون:

تتميز مصلحة المحضون بجملة من الخصائص سنتطرق لها كما يلي :

1- إن قاعدة مصلحة المحضون ذاتية وشخصية بمعنى تتعلق بكل طفل على حدى أو على هذا الأساس ينظر القاضي إلى حالة كل طفل بمنظار يخصه ويحدد مصلحته، فما كان يصلح لطفل حديث العهد بالولادة لا يصلح بالضرورة إلى الطفل البالغ السادسة أو السابعة من العمر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> تعريف المصلحة:

أ- التعريف اللغوي: تطلق ويراد بها: "الفعل الذي فيه صلاح؛ بمعنى النفع، وهذا الإطلاق مجازي من باب إطلاق السبب على المسبب، والمصلحة بهذا المعنى ضد المفسدة، إذ الصلاح ضد الفساد والمصلحة واحدة، واستصلاح ضد استفساد" انظر: عبد القادر بن حرز الله، المدخل إلى علم مقاصد الشريعة من الأصول إلى الإشكاليات المعاصرة، مكتبة الرشد، الرياض، 1426هـ/2005م، ص 105.

ب- التعريف الاصطلاحي: «المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم ونفوسهم وعقولهم ونسلهم وأموالهم طبق ترتيب معين فيما بينهم". انظر: محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، الدار المتحدة للطباعة والنشر، سوريا، 1987، ص 27.

<sup>2</sup> تعريف المحضون: هو "الذي يتوجب القيام برعاية شؤونه وتدريب طعامه وملبسه ونومه وتنظيفه". انظر: وهبة الزحيلي، الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 2000، ص 173.

<sup>3</sup> صالح بوغرة، حقوق الأولاد في النسب والحضانة، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 109.

2- إن قاعدة مصلحة المحضون: مسألة موضوعية أوكلها القانون لاجتهاد القاضي وتبصره لحكمته، فهو يقدر على ضوء الأبحاث التي أجراها لتحقيق تلك المصلحة ويعلل حكمه تعليلاً واضحاً؛ لأن عدم اعتبار القاضي لمصلحة المحضون عند إصدار الحكم بالحضانة يجعل هذا الحكم قابلاً للنقض لضعف التسبيب، فالحكم الذي يقضي بإسناد الحضانة أو إسقاطها؛ لأن أساس الحضانة هي مراعاة مصلحة المحضون، وذلك موكل إلى القاضي الذي يجب عليه النظر في خصوص مسائل وظروف الحوادث<sup>1</sup>، وهذا ما قضى به المجلس الأعلى في قراره الصادر في: 1967/3/29، والذي جاء فيه: "من المقرر شرعاً بأنه عند الحكم بالحضانة فإنه يجب على قضاة الموضوع مراعاة مصلحة المحضون"<sup>2</sup>، وهو ما أكدته المحكمة العليا في قرار آخر بتاريخ: 1991/6/18، والذي قضى بأنه "من المقرر قانوناً وشرعاً بأن الحضانة يراعى في إسنادها توفر مصلحة المحضون، وهذه يقدرها قضاة الموضوع"<sup>3</sup>.

3- إن مصلحة المحضون اجتهادية: الأصل أن المشرع عندما يضع القواعد يضعها عامة ومجردة، والقاضي يفسرها ويفصل كل حالة على حدى<sup>4</sup>؛ إذ بمقتضى هذا المبدأ يستوجب على القاضي تفسير معناه وتحديد محتواه لحل القضية المعروضة أمامه، فيدلي باجتهاد قريب للحقيقة والواقع وخاصة ولأن مادة أغلبية أحكامها اجتهادية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سناء عماري، التطبيقات القضائية للحضانة وإشكالاتها في قانون الأسرة الجزائري، رسالة ماجستير في القانون

الخاص، تخصص: أحوال شخصية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، السنة الجامعية، 2015/2014، ص 179.

<sup>2</sup> المجلس الأعلى للقضاء، غرفة القانون الخاص، قرار بتاريخ: 1968/3/29، المجلة الجزائرية 1968، العدد 1، ص 149.

نقلاً عن: بلحاج العربي، قانون الأسرة الجزائري، وفقاً لأحدث التعديلات، ومعلقاً عليه بقرارات المحكمة العليا المشهور خلال أربع وأربعين سنة 1966-2010، ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 346.

<sup>3</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 75171، بتاريخ: 1991/6/18، غرفة الأحوال الشخصية، غير منشور. نقلاً عن: العربي بلحاج، المرجع نفسه، ص 353.

<sup>4</sup> سناء عماري، المرجع السابق، ص 179.

<sup>5</sup> حميدو زكية، (مصلحة المحضون في القوانين المغاربية للأسرة دراسة مقارنة)، رسالة لنيل دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005/2004، ص 78.

4- قاعدة مصلحة المحضون قاعدة غير ثابتة وقابلة للتغيير؛ أي أنها قاعدة مرنة، فما كان يصلح للطفل في وقت معين قد لا يصلح له في زمان آخر؛ فهي تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، ومن طفل إلى آخر، كما أنها تختلف من قاضي إلى آخر حسب قناعاته الفكرية ومعتقداته الدينية<sup>1</sup>. وعليه؛ فقاعدة مصلحة الطفل قاعدة مرنة ومطاطة، تتأقلم مع مختلف الظروف الزمنية والمكانية، فهي تختلف من زمان إلى آخر، ومن طفل إلى آخر، فتتنوع وتختلف باختلاف الأطفال وتنوعهم، كما أنها تختلف من قاض إلى آخر حسب قناعاته الفكرية، وطريقته في التربية.

#### الفرع الثاني: معايير السلطة التقديرية للقاضي ووسائلها:

أناط المشرع الجزائري قاضي الأحوال الشخصية وفقاً لمعايير محددة، كما حوَّله طلب حضور الأطراف أو إجراء الاستعانة بالخبراء، وهذا ما يؤكد قانون الإجراءات المدنية والإدارية في الفصل السادس من الباب الأول من الكتاب الأول<sup>2</sup>.

أولاً: معايير السلطة التقديرية لإسناد الحضانة: تتراوح مصلحة المحضون حال إسناد الحضانة بين المعيار المعنوي والمعيار المادي على النحو الآتي:

#### أ- المعيار المعنوي:

أول ما يعتمد عليه القاضي لكشف موقع مصلحة المحضون هو العنصر المعنوي والروحي، لمصلحة الذي يشكل حجر زاوية تلك المصلحة، ولا شك أن معظم الفقهاء لا يعترضون على العنصر المعنوي والروحي.

<sup>1</sup> سناء عماري، المرجع السابق، ص 180. انظر: دليلة سلامي، (حماية الطفل في قانون الأسرة)، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير، فرع قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2008، ص 49.

<sup>2</sup> انظر: المواد 27، 28، 425 من القانون رقم: 0809 المؤرخ في: 5 صفر عام 1419 الموافق 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية (ج، ر، العدد 21، الصادرة في: 23 أبريل 2008).

ولهذا يحرص علماء النفس والأطباء أشد الحرص على توفيرهما للطفل في حياته الأولى.ترك هذا الحرمان أثراً سلبية منها تعطيل النمو الجسدي والعقلي والاجتماعي للطفل، ولعل أهمية هذا المعيار بالإضافة إلى ما قيل أعلاه، تكمن في درء المخاطر عن المجتمع ككل<sup>1</sup>.

وبالتالي؛ فالحرمان العاطفي يؤثر على سلوك الطفل، ويؤدي به إلى الانحراف والجنوح، ووقوفه ضد المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا ما يستخلص من خلال القواعد الفقهية والنصوص القانونية في ترتيب الحواضن وتقديم النساء على الرجال؛ لأنهن الأقدر على مده بالعناية الروحية.

وهو ما تجسد في القرارات القضائية باعتبار العنصر المعنوي كمعيار توجيهي لتحقيق مصلحة المحضون سواء لإسناد الحضانة أو إسقاطها، حيث قضت المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ: 2006/6/4، والذي جاء فيه: "حيث أنه من المستقر عليه قانوناً أن الأم أحق بالحضانة ما لم يقع بها مانع كما لها من الصبر والوقت والحنان والعطف والراحة ما لا يمكن أن يتوفر لدى غيرها من أقارب الطفل وأن قضاة الموضوع لما راعوا في إسناد الحضانة الطفل أرزقي لأمه العناصر المشار إليها يكونون بذلك قد أقاموا قضائهم على أساس قانوني الأمر الذي يتعين معه رفض الطعن<sup>2</sup>.

#### ب- المعيار المادي:

إن إسهام العنصر المادي في حضانة الطفل أمر واضح؛ لأن العناية بكل طفل تتطلب حتما تغطية حاجاته الضرورية، وهي تكاليف لا بد منها.

<sup>1</sup> حميدو زكية، المرجع السابق، ص ص 105 106

<sup>2</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 368395، بتاريخ: 2006/6/4، غرفة الأحوال الشخصية، نقلاً عن: حسين طاهري، الأوسط في شرح قانون الأسرة الجزائري، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 582.

وعليه، فإذا ما توفر العنصر المادي للطفل من مأكّل وملبس ومسكن وغير ذلك مما يحتاجه وبما تقتضيه الضرورة والعرف<sup>1</sup> فيتولد الاستقرار والدوام في التصرفات المعتادة في الحياة.

ثانياً-الوسائل التي يستعين بها القاضي لإسناد الحضانة ومجالاتها: أشار المشرع الجزائري من خلال النصوص القانونية المتعلقة بالحضانة في قانون الأسرة إلى مسؤولية القاضي في الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المحضون دون تقديم تعريف دقيق لمصلحة المحضون سواء من خلال الوسائل التي خولها إياه لإسناد الحضانة، أو في مجالاتها وسنتطرق لذلك كما يلي :

1- الوسائل التي يستعين بها القاضي لإسناد الحضانة: يستعين القاضي لإسناد الحضانة تبعاً لمصلحة المحضون بجملة من الوسائل نتطرق لها كما يلي :

#### ● التحقيق :

يجوز للقاضي أن يطلب حضور أقارب الخصوم أو أصحابه أو زوج أحد الخصوم، وكل هذا من أجل جمع أكبر قدر من المعلومات التي من خلالها يمكنه ترجيح رأيه، وهذا عملاً بأحكام المادة 459 من ق إ ج م وإد<sup>2</sup>، فإذا رأى القاضي أن اختيار المحضون فيه فعلاً مصلحة له، حكم له به، أما إذا رأى انتفاء مصلحته مع المخير أبقى الحضانة للحاضن الأول، ومع ذلك فإن القاضي يأخذ برأي المحضون للاستعانة والكشف عن مصلحة المحضون .

وهو صريح ما جاء به المجلس الأعلى في قرار له بتاريخ:14/12/1981، والذي جاء فيه:" يظهر من تحريات قضاة الموضوع، ومن تقديراتهم أن الحضانة تبقى حقا للزوجة مراعاة لسماح الزوج، ومراعاة لرغبة الأولاد أنفسهم الذين فضلوا البقاء مع أمهم حين المواجهة

<sup>1</sup> انظر المادة 78 من القانون رقم: 8411 مؤرخ في: 09 رمضان عام 1404 الموافق 09 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة (ج، ر، العدد 31، الصادرة في 12 يونيو 1984)، المعدل والمتمم بالأمر رقم: 0502 المؤرخ في: 18 محرم عام 1426 الموافق 27 فبراير سنة 2005 (ج، ر، العدد 15، الصادرة في: 27 فبراير 2005).

<sup>2</sup> تنص المادة 459 من القانون رقم: 0809 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية على: "يجمع القاضي المعلومات التي يراها مفيدة حول أوضاع عائلة القاصر وسلوك الأبوين".

أمام المجلس وبحسبهم فإنهم اعتمدوا في تأسيس قرارهم على الفقه الإسلامي وعلى مصلحة الأولاد أنفسهم، مما يستوجب رفض طلب النقض<sup>1</sup>.

- **المعاينة:** على غرار التحقيق يجوز للقاضي يجوز للقاضي مثلاً في حالة الحضانة أن ينتقل إلى المكان الذي تمارس فيه الحضانة ومعرفة الظروف المحيطة بذلك الوسط الذي يعيش فيه المحضون، ومن هذه الظروف ضيق المسكن أو اتساعه، ومدى قربه أو بعده عن المدرسة<sup>2</sup>، وهذا في حدود ما جاءت به المادة 146<sup>3</sup> من ق إ ج م وإد.
- **الاستعانة بالخبير:** حتى يستطيع القاضي تكوين قناعته التامة وتقدير مصلحة الطفل بصفة دقيقة له في ذلك اللجوء للاستعانة بالخبراء، فإذا رأى أن النزاع يستدعي تعيين خبير أو عدة خبراء كان له ذلك لسد ثغرات سكوت القانون، وهذا ما أشار إليه قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ: 1997/02/18، والذي جاء فيه أنه: "من المستقر عليه قضاء أن الحضانة أسندت إلى الأب مراعاة لمصلحة المحضون، اعتماداً على تقدير المرشدة الاجتماعية التي تؤكد ذلك، فإن قضاة الموضوع إعمالاً لسلطاتهم التقديرية فقد طبقوا القانون"<sup>4</sup>.

وهو ما أكدته المحكمة العليا في قرار آخر لها صادر بتاريخ: 2005/5/18، والذي أشار إلى على أنه: "يستعين القاضي في الحكم بعدم تحقق مصلحة المحضون بتقرير مساعدة اجتماعية"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المجلس الأعلى، قرار رقم: 26225، بتاريخ: 1981/12/14، م ع، غير منشور، نقلاً عن: بن عصمان، نسرين إيناس، مصلحة الطفل في قانون الأسرة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير قانون الأسرة المقارن، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية: 2009/2008، ص 166.

<sup>2</sup> نسرين إيناس بن عصمان، المرجع نفسه، ص 168.

<sup>3</sup> تنص المادة 146 من القانون رقم: 0809 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية على: "يجوز للقاضي من تلقاء نفسه أو بطلب من الخصوم، القيام بإجراء معاينات أو تقييمات أو تقديرات... مع الانتقال إلى عين المكان إذا اقتضى الأمر ذلك".

<sup>4</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 245156، بتاريخ: 2000/7/18، غرفة الأحوال الشخصية، المجلة القضائية، عدد خاص، 2001، ص 188.

<sup>5</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 330566 بتاريخ: 2005/5/18، مجلة المحكمة العليا، العدد 1، 2005، ص 301، نقلاً عن: جمال سايس، الاجتهاد القضائي في مادة الأحوال الشخصية، ج 3، المرجع سابق، ص 1274.

إضافة إلى قرار آخر ما قضت به المحكمة العليا في قرارها الصادر: 2005/7/13، والذي جاء في فحواه: "إن تأييد الحكم الذي أسند حضانة الولد للجدة دون مراعاة مصلحة المحضون ودون مناقشة الدفع التي أثارها الطاعن حول الحالة النفسية للولد والتقرير الذي أعدته المساعدة الاجتماعية يعد قصورا في التسبيب<sup>1</sup>.

## 2- مجالات تجسيد مصلحة المحضون:

تقتضي مصلحة المحضون اختيار أحسن الحلول بالنسبة للطفل المحضون وأفضلها، وذلك باختيار أفضل الحلول بالنسبة للمحضون وترجيحها على بقية المصالح، ويمكن إبراز هذه المجالات في النقاط التالية:

أ- مجال ترتيب مستحقي الحضانة: ورد ترتيب الحاضنين في المادة 64 من قانون الأسرة نلاحظ أن المشرع أضاف عبارة "مع مراعاة مصلحة المحضون"، وعليه فالترتيب الوارد حصراً في المادة 64، ليس من النظام العام ويمكن مخالفته إذا ثبت بالدليل أن الأسبق في ممارسة الحضانة ليس أهلاً للقيام بها، وأن غيره ممن ليسوا مرتبين أحق بالحضانة منه، فقد جاء قرار آخر للمحكمة العليا صادر في: 1993/2/23، والذي جاء فيه "من المقرر قانوناً أنه لا يمكن مخالفة الترتيب المنصوص عليه في المادة 64 من قانون الأسرة بالنسبة للحاضنين إلا إذا أثبت بالدليل من هو أجدر للقيام بدور الحماية والرعاية للمحضون"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 332324 بتاريخ: 2005/7/13، غرفة الأحوال الشخصية، مجلة القضاة، العدد 56، 2006، ص 236، نقلاً عن: جمال سايس، الاجتهاد القضائي في مادة الأحوال الشخصية، ج 3، المرجع سابق، ص 1274.

<sup>2</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 89672، بتاريخ: 1993/2/23، غرفة الأحوال الشخصية، إجتهد قضائي، عدد خاص، ص 166. نقلاً عن: جمال سايس، الاجتهاد الجزائري في مادة الأحوال الشخصية، ج 2، السابق، ص 1065.

وهو ما أكدته المحكمة العليا في قرار آخر بتاريخ: 2011/3/10، والذي جاء فيه: "ترعى مصلحة المحضون عند إسناد الحضانة وليس الترتيب الوارد في المادة 64 يخضع تقدير مصلحة المحضون للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع"<sup>1</sup>.

ب- مجال تمديد فترة الحضانة: نص المشرع الجزائري في المادة 65/1 من قانون الأسرة على مدة انقضاء مدة الحضانة، وتمديدها يتوقف على مراعاة مصلحة المحضون من المادة نفسها 65/2، وهو ما سلكته المحكمة العليا في قرار لها بتاريخ 2881/26/11 أن: "تأييد الحكم القاضي بالطلاق والحضانة للأم - طعن بالنقض - لأن الأبناء المحضون تجاوزوا سن 10 العاشرة وهم تحت رعاية الأب - رفض الطعن، إن لقضاة الموضوع الحق في تمديد الحضانة بالنسبة للذكر إلى سن السادسة عشرة 16 إذا كانت الحاضنة لم تتزوج ثانية مع مراعاة مصلحة المحضون دون أن يكونوا قد خرقوا المادة 65 من قانون الأسرة"<sup>2</sup>.

ت- مجال التنازل عن الحضانة اختيارياً: أجاز المشرع الجزائري للحاضنة التنازل عن الحضانة ولكن قيد هذا التنازل بعدم الإضرار بالمحضون فإذا تنازلت الأم عن طفلها الرضيع لفائدة الأب فهنا لا يمكن للمحكمة أن تستجيب لها لأنه يضر بمصلحة المحضون، وهذا رجحته المحكمة العليا في قرار لها بتاريخ: بأنه "تقتضي مصلحة المحضون إسناد حضانته لأمه بالرغم من تنازلها عنها في دعوى التطليق بسبب الحكم على الزوج لارتكابه جريمة مخلة بشرف الأسرة"<sup>3</sup>.

ث- مجال سقوط الحضانة لتخلف شروطها: المنصوص عليها في المادة 62 من قانون الأسرة أين أوجب المشرع ضرورة مراعاة مصلحة المحضون عند الحكم بسقوط

<sup>1</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 313469، بتاريخ: 2011/3/10، غرفة الأحوال الشخصية، مجلة المحكمة العليا، 2012، العدد 1، ص 285. نقلاً عن: جمال سايس، الاجتهاد الجزائري في مادة الأحوال الشخصية، ج 3، المرجع السابق، ص 1592.

<sup>2</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 123889، بتاريخ: 1995/10/24، غرفة الأحوال الشخصية، نشرة القضاة، 1997، العدد 52، ص 111. نقلاً عن: جمال سايس، الاجتهاد الجزائري في مادة الأحوال الشخصية، ج 3، المرجع نفسه، ص 864.

<sup>3</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 581222، بتاريخ: 2010/10/14، غرفة الأحوال الشخصية، الملف مجلة المحكمة العليا العدد 1، 2011، ص 248. نقلاً عن: المرجع نفسه، ص 1536.

الحضانة لاختلال أحد الشروط، وهذا ما أكدته المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ: 2010/7/15، "يمكن إسناد الحضانة للأم المدانة بجريمة الزنا متى تحققت مصلحة المحضون"<sup>1</sup>.

ج- مجال إقامة الحاضن في بلد أجنبي: خولّ المشرع الجزائري للقاضي السلطة التقديرية في إثبات الحضانة له أو إسقاطها عنه، وذلك في حالة ما إذا أراد الشخص الموكل له الحضانة أن يستوطن في بلد أجنبي، وسعيًا لتحقيق هذا الهدف قرر القضاء الجزائري في العديد من أحكامه إسقاط الحضانة عن الأم لإقامتها ببلد أجنبي، ومن ذلك قرار المحكمة العليا الصادر في: 1995/11/21، والذي جاء في محتواه ما يلي: "إن إقامة الأم بالخارج سببا من أسباب سقوط الحضانة عنها، وإسنادها للأب؛ لأنه يتعذر على الأب الإشراف على أبنائه المقيمين مع الحاضنة بالخارج، وكذا حق الزيارة، وذلك لبعد المسافة"<sup>2</sup>.

وهو أكدته المحكمة العليا في قرارها الصادر في: 2005/10/12، والذي نص على أنه: "من المقرر قانونا وشرعا أن الحضانة تسند على أساس مصلحة المحضون، وأن إسنادها للأم ثبت أنها تقيم في بلد أجنبي بعيدا عن أبيهم يعد خطأ في تطبيق القانون والاجتهاد القضائي"<sup>3</sup>. وعلى عكس ذلك فقد خالفت المحكمة العليا هذا المبدأ، وهو ما قرره وقضت به في قرارها

<sup>1</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 564787، بتاريخ: 2010/10/15، غرفة الأحوال الشخصية، مجلة المحكمة العليا، العدد 2، 2012، ص 262. نقلا عن: جمال سايس، الاجتهاد الجزائري في مادة الأحوال الشخصية، ج 3، ص 1053.

<sup>2</sup> المجلس الأعلى، قرار رقم: 111048، الصادر في: 1995/10/21، نشرة القضاة، العدد 52، 1997، ص 102. نقلاً عن: جمال سايس، الاجتهاد القضائي في مادة الأحوال الشخصية، ج 2، المرجع السابق، ص 860.

<sup>3</sup> المحكمة العليا، قرار رقم: 334543، الصادر في: 2005/10/12، نشرة القضاة، العدد 62، 2008، ص 381. نقلاً عن: جمال سايس جمال، الاجتهاد القضائي في مادة الأحوال الشخصية، ج 3، المرجع نفسه، ص 1467.

الصادر بتاريخ: 2013/3/12، بأنه: "يمكن إسناد حضانة الأبناء للأم المقيمة خارج إقليم الجمهورية الجزائرية مراعاة لمصلحتهم"<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الأحكام والقرارات القضائية المؤيدة لحضانة المرأة العاملة

لمعالجة مسألة عمل الحاضنة وهذا تماشياً مع متطلبات العصر الحديث ومصلحة المحضون، خاصة قد صار اشتغال المرأة ببعض المهن أو الوظائف شيئاً مألوفاً، وهذا له اعتبار، وهو ما سنحاول التطرق إليه في المحور الثاني من هذه الدراسة، وخاصة أن المادة 2/62 من قانون الأسرة رقم: 84-11 أعلاه المعدل والمتمم، والتي نصت على أن يكون الحاضن أهلاً للقيام بذلك، وما يهمننا في هذا المقام الأحكام والقرارات القضائية سواء تلك الصادرة عن الجهات القضائية الجزائرية أو نظيراتها في بعض المحاكم العربية.

### الفرع الأول: الأحكام القضائية المؤيدة لإسناد الحضانة لبعض الدول المغرب

سيتم الاقتصار أولاً على بعض الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية في بعض دول المغرب العربي، والتي تم حصرها في كل من الجزائر والمغرب وتونس وسنتناولها كما يلي:

#### أولاً: في الجزائر:

نص المشرع الجزائري في المادة 2/67 المعدلة من قانون الأسرة، على أنه: "ولا يمكن لعمل المرأة أن يشكل سبباً من أسباب سقوط الحق عنها في ممارسة الحضانة"، وقد سبق تأكيد هذا المفهوم، وإقراره بموجب التعديل بحق المرأة في اشتراط العمل في عقد الزواج<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المحكمة العليا، الملف رقم: 246431، قرار بتاريخ: 2013/3/12، غرفة الأحوال الشخصية، مجلة المحكمة العليا، العدد 1، 2008، ص 271. نقلاً عن: جمال سايس، الاجتهاد الجزائري في مادة الأحوال الشخصية، ج 3، المرجع نفسه، ص 1447.

<sup>2</sup> انظر المادة 19 من القانون رقم: 0502 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

إذ من الناحية العملية، فعمل المرأة يقتضي كثرة الخروج ووقته يقدره القاضي فيما إذا كان يعيق فعلاً ممارسة الحضانة، أما إذا كان نادراً لا يتضرر منه المحضون، لا مجال لإسقاط الحضانة عنها.

إذ أن هناك العديد من قرارات المحكمة العليا تؤيد هذا الاتجاه بل وقبل تعديل قانون الأسرة، ومن بينها قرارها الصادر في: 200/7/18، إلى أن عمل المرأة، وإن كان مؤسساً لدواعي المطعون ضده، إلا أنه لا يعد من مسقطات الحضانة ومن ثم يقتضي الأمر نقض القرار المطعون فيه الصادر عن مجلس قضاء سطيف بتاريخ: 1999/9/22 والقاضي بإسقاط حضانة الولدين عن الطاعنة بسبب العمل دون أي سبب آخر، إذ أن عمل الحاضنة لا يمنعها من ممارسة الحضانة وكما أنه لا يوجد أي نص يقضي بالمنع من الحضانة عند العمل<sup>1</sup>.

ومع ذلك فقد اعتبر القضاء أن عمل الحاضنة الماس بمصلحة المحضون يثبت عدم جدارتها في ممارسة الحضانة، وذلك عندما قضى المجلس الأعلى الجزائري في قراره الصادر في: 1969/5/29، الذي نص على أن: "من المقرر شرعاً وقضياً أن ابتعاد الأم عن أولادها المحضونين وانشغالها بوظيفتها الشطر الأعظم من النهار لا تؤدي إلى سقوط الحضانة عنها وإنما إلى عدم جدارتها في ممارستها فقط"<sup>2</sup>.

يلحظ في هذا القرار غرابة، فقد اعتبر عدم الجدارة في ممارسة الحضانة سبباً تافهاً ليس إلا، لا يصل إلى حد سبب جاد لإسقاط الحضانة عن الأم، وكل هذا منسوب إلى الشرع! وهل الشرع يبقي الحضانة لشخص غير جدير بها.

إذ ترى الدكتورة حميدو زكية أنه كان على القاضي أن يتخذ موقفاً غير هذا، ويبحث عن التسبب الصحيح لعدم إسقاط الحضانة إذا لاحظ أن مصلحة المحضونين

<sup>1</sup> المحكمة العليا، ملف رقم: 245156، بتاريخ: 2000/7/18، غرفة الأحوال الشخصية، المجلة القضائية، عدد خاص، 2001، ص 188-190.

<sup>2</sup> المجلس الأعلى، بتاريخ: 1969/5/29، غ. ق. خ، نشرة القضاة، 1970، العدد 4، ص 50. نقلاً عن: حميدو زكية، المرجع السابق، ص 445.

بعيدة عن الخطر في الحالة المعروضة عليه يجب أن تكون هناك جدية في إسقاط الحضانة وإثباتها، لأن مصلحة المحضون وضعت لجدية أمر الأطفال<sup>1</sup>.

### ثانياً: في المغرب

لا يختلف موقف القضاء المغربي عن موقف المحكمة العليا الجزائرية فيما يتعلق بتطور تطبيق المبدأ الخاص بعمل الحاضنة، حيث في جميع القرارات التي تمكنا الاطلاع عليها، حاول المجلس الأعلى المغربي أن يتحاشى الانزلاق إلى المخاطر التي يؤدي إليها تطبيق الآراء المانعة لعمل المرأة في صورتها القديمة.

حيث قضى المجلس الأعلى المغربي في قراره الصادر في: 1975/2/10، والذي جاء في جاء فيه أن: "حيث إن الحاضنة إذا زاوت وظيفة من الوظائف الإدارية أو التعليمية التي لا تستغرق إلا جزءاً من يومها لا يقوم بها مانع يمنعها من القيام بشؤون المحضون وأن القول بخلاف ذلك إدعاء لا تصدقه حالات الناس اليومية..."<sup>2</sup>.

وهذا؛ فلربما ما دفع الأستاذ محمد الكشبور إلى إقرار المبدأ العام، أي على عدم جواز إسقاط الحضانة بسبب عمل المرأة، حيث يرى أنه "يبدو أن المجلس الأعلى قد قرر من خلال موقفه السابق حماية المرأة أكثر مما حماها الفقه المالكي نفسه"<sup>3</sup>.

### ثالثاً: في تونس

يعتبر تشغيل المرأة في تونس متطوراً بالنسبة لبقية دول المغرب العربي، وهذا يتجلى من خلال الواقع الاجتماعي التونسي، وإذا كانت قرارات الصادرة عن الجزائر والمغرب قد يشوبها بعض الغموض، فإن نظيرتها التونسية تفصح بصراحة عن موقفه من عدم جواز إسقاط الحضانة بسبب فقط عمل المرأة، وهذا ما أكدته محكمة التعقيب

<sup>1</sup> حميدو زكية، المرجع نفسه، ص 445.

<sup>2</sup> المجلس الأعلى المغربي، قرار رقم: 33، بتاريخ: 1975/2/10، ، ملف اجتماعي رقم: 41831 غير منشور، نقلاً عن: محمد الكشبور، الوسيط في قانون الأحوال الشخصية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999، ص 475.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ص 49.

التونسية في العديد من قراراتها، حيث قضت في قرارها الصادر: 1990/5/8، مصلحة المحضون هي المعيار الوحيد الذي يجب أن يركز عليه عند إسناد الحضانة<sup>1</sup>، وأن هذه المصلحة لا يستخلصها قضاة الموضوع إلا بمقتضى الحالات المعروضة وعناصر التحقيق<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الأحكام القضائية المؤيدة لإسناد الحضانة لبعض الدول المشرق

سنتطرق لموقف القضاء المؤيد لمصلحة المحضون في بعض دول المشرق العربي كما يلي:

#### أولاً: في سوريا

سار القضاء السوري في بعض أحكامه وقراراته وجعل ضابطاً مادياً في إسناد الحضانة وإسقاطها، فقد جاء في قرار محكمة النقض بتاريخ: 1975/3/31، بأن "عمل الحاضنة ثماني ساعات في اليوم خارج البيت يؤدي إلى إسقاط حضانتها لأولادها ما لم تبد استعدادها لترك العمل"<sup>3</sup>؛ إلا أنها في قرار آخر سابق فاعتبرت المحكمة نفسها-محكمة النقض السورية- في قرارها الصادر بتاريخ: 1968/8/28، أن: "غياب الحاضنة عن الطفل سبع ساعات يومياً بسبب عملها يسقط حضانتها"<sup>4</sup>.

هذا؛ وقد قضت المحكمة ذاتها في قرار صادر لها 1972/6/10، بأن "إذا كانت الأم معلمة تغيب أربع ساعات يومياً عن الأولاد فإن وجود خادم لديها لا يجعلها أهلاً للحضانة؛ لأن

<sup>1</sup> محكمة التعقيب، قرار مدني رقم: 25913، بتاريخ: 1990/05/08، مجلة قرارات محكمة النقض، 1990، ص 259.

(<sup>2</sup>) انظر القرارين:

محكمة التعقيب، قرار مدني رقم: 6827، بتاريخ: 1969/7/1، مجلة القضاء والتشريع، العدد 4، 1970، ص 35.

محكمة التعقيب، قرار مدني رقم: 20431، بتاريخ: 1989/2/2، مجلة القضاء والتشريع، العدد 7، ص 94.

<sup>3</sup> محكمة النقض، بتاريخ: 1975/3/31، قرار رقم: 341، مقتبس عن محمد أحمد عبد الرحمان، الوافي في قضاء الأحوال الشخصية من عام 1970 إلى عام 1992، دار الناظمة، بيروت، 1992، ص 431.

<sup>4</sup> محكمة النقض، بتاريخ: 1968/8/28، قرار رقم: 321، نقلاً عن عبد الرحمن الصابوني، المرجع السابق، ج 2، ط 5، الطلاق وأثاره، ص 236.

شرط الحاضن غير شرط الخادم، بحيث يكون الولدان خلال الأربعة ساعات بعيدين عن رعايتها وعنايتها مما يخل بشروط الحضانة المفروض توافرها في الحاضنة..."<sup>1</sup>.

بينما قررت خلافاً لذلك، حينما قضت في: 1974/12/17 بأن "عمل الحاضنة أذنة في المدرسة التي ينتسب إليها المحضون لا يؤثر في صلاحيتها للحضانة مادام أنه يكون معها في المجيء إلى المدرسة والعودة"<sup>2</sup>.

كما قضت في قرار آخر لها بتاريخ: 1959/6/30 على أن: "انشغال الحاضنة بالبيع في البيت لا يسقط حقها بالحضانة لأنه لا يؤدي إلى العجز عن صيانة الولد صحة وخلقاً"<sup>3</sup>.

### ثانياً: في مصر

على غرار ما قضت به بعض المحاكم العربية، فإن القضاء المصري شهد هو الآخر بعض الموافقات التي سلكتها الجهات القضائية السالفة الذكر، ومن بين هذه القرارات ما قضت به محكمة أسيوط الشرعية في حكمها الصادر في: 1962/9/17، بأن: "مجرد كون الحاضنة تقوم بحرفة أو عمل لا يسقط الحضانة، إذ المناط في سقوط حق الحضانة هو تعرض الصغير للضياع، والفساد، والإهمال، كما حرر في رد المحتار، والفتاوى المهديّة"<sup>4</sup>.

وعلى عكس ذلك فقد قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بمصر في حكمها الصادر بتاريخ: 1985/1/17، بإسقاط الحضانة عن الأم لاحترافها، وذلك بقولها: "ولما كان ما

<sup>1</sup> محكمة النقض، بتاريخ: 1972/10/10، قرار رقم: 294، نقلاً عن محمد أحمد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص ص 432 431.

<sup>2</sup> محكمة النقض، بتاريخ: 1974/12/17، قرار رقم: 507، مقتبس عن محمد أحمد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 432.

<sup>3</sup> محكمة النقض، بتاريخ: 1959/6/30، قرار رقم: 240، نقلاً عن عبد الرحمن الصابوني، المرجع السابق، ج 2، ط 5، الطلاق وآثاره، ص 236.

<sup>4</sup> محكمة أسيوط الشرعية، بتاريخ: 1962/9/17، قرار رقم: 12256، مجلد السنة العشرين، ص 89. نقلاً عن: أحمد محمد علي داود، القرارات الإستئنافية في الأحوال الشخصية، ج 1، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 502.

تقدم وكان الثابت لهذه المحكمة من اطلاعها على ورقات الدعوى الماثلة وما قدم من مستندات وما استبان لهذه المحكمة من مناقشة البنت... فيها أن البنت المذكورة من المواليد 1971/06/14 ومن ثم تكون قد بلغت أقصى سن الحضانة المقررة قانوناً وأن والدتها، المستأنف عليها، محترفة لعمل مساعدة طبيب بعيادة خاصة يجعلها تترك منزلها وابنتها المذكورة طوال النهار ولوقت متأخر من الليل وإنها بذلك منصرفه عن شئون البنت المذكورة من حيث تربيتهما التربية الحسنة وتقويمها ورعايتهما على النحو الذي تقتضيه مصلحتها ومنفعة... ومن ثم فإن المستأنف عليها، هذه المثابة، لا تكون أهلاً لحضانة البنت لفقدانها أهم شرط من الشروط الواجب توافرها في الحضانة أو وهو شرط القدرة على تربية الصغيرة...<sup>1</sup>.

وعليه، فالسلطة التقديرية للقاضي تستوجب النظر إلى مدى إمكانية العاملة الحاضنة التوفيق بين عملها في الخارج وعملها كحاضنة بعدم ترك الطفل ضائعاً، وعليه؛ فإذا استطاعت الحاضنة التوفيق بين عملها في الخارج وعملها كحاضنة بعدم ترك الطفل ضائعاً، فإن هذا لا يسقط حقها في الحضانة، ومناطق سبب الضياع الذي يتعرض إليه الطفل يرجع إلى خروج الحاضنة خوفاً يتسم بالكثرة التي تفوت على الصغير مصلحته في حضانة الحاضنة له، وبالتالي؛ فإن عمل المرأة يجب أن ينظر إليه على ضوء مصلحة الطفل.

خاتمة:

نستنتج مما سبق التطرق والإشارة إليه في ختام هذه الورقة البحثية أن مصلحة المحضون من الدراسات الهامة والتميزة؛ لأنها تجمع بين أصول الكيان الأسري والقانون وترتبط ارتباطاً وثيقاً بكافة فروع العلوم الاجتماعية، مما يقتضي قراءة مستفيضة وسعة في الفكر لملاحظة الأصول الشرعية والتشريعية لمبدأ هذه المصلحة ودراسة أبعادها من حيث

(1) محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، بتاريخ: 1985/1/17، قرار رقم: 557، 1983، نقلاً عن: مورييس صادق، قضايا النفقة والحضانة والطاعة معلقاً عليها بأحدث أحكام القضاء في مصر والدول العربية، دار الكتاب الذهبي، القاهرة، 1999، ص 56.

تكوين رجل الغد، غير أنه كان من الأجدر تحديد ضوابط معايير تلك المصلحة، سواء من جانبها المعنوي، أم المادي، وذلك حتى يمكننا فهم الموضوع فهماً دقيقاً، وخاصة وأن الأمر هنا تعلق بدراسة وتحليل عدة قوانين أسرية، ومن جملة النتائج التي تم التوصل إليها:

- منح للقاضي سلطات واسعة في تقدير مصلحة الطفل أمر ضروري تفضيه طبيعة هذا الموضوع، فقد تكون هناك حاضنة موظفة ولا تمنعها وظيفتها الاهتمام بطفلها، مع احترام الوظائف تناسب المرأة لكونها كذلك، من جهة، ولا تعرقل ممارسة الحضانة، من جهة أخرى، كالتدريس والتطبيب أو أمثالهما.

- على القاضي النظر إلى نوع الوظيفة أو العمل التي تضطلع بها، من حيث إذا كان يشغلها كل الوقت عن المحضون، ومن حيث مساهمة هذه الوظيفة في تحقيق مصلحة الطفل؛ كأن تكون الحاضنة مدرسة وتستغل تعليمها في إعانة المحضون في دراسته وتراقب واجباته المدرسية؛ أو أن تكون طبيبة تدرك ما يضر بالطفل وتحفظ صحته من حيث مأكله وملبسه إلى غير ذلك من الأمور.

- اسناد الحضانة للمرأة العاملة، وخاصة وأنها تساهم في تحقيق مصلحة المحضون عن طريق توفير له الحماية المادية التي لا ننكر أنها تقف بجانب الحماية المعنوية ولاسيما إذا لم يكن للمحضون مورداً آخر غير نفقة والده ذو الدخل الضعيف.

- اسناد الحضانة للمرأة العاملة مادامت الوظائف مشروعة، والحاضنة لا تتخلى عن الطفل وقتاً كبيراً إلى حد فقدانها لحنان والرعاية والتربية، وأن الحاضنة ماهرة في تدبير أمره بحيث توفق بين عملها في الخارج وعملها في الداخل، فإن حقها في الحضانة لا يسقط.

- يتبين مما سبق أن الحاضنة إذا أما أو غيرها، مع عملها المشروع تعتبر مأمونة على المحضون صائنة له من الضياع والإهمال؛ لأنها تخرج بعض الوقت فقط، ومدة خروجها يوجد من يصون الطفل، ويحافظ عليه لا تنزع الحضانة منها، لأن ذلك لا يتنافى ومصلحة المحضون، العمود الفقري لإسناد الحضانة أو إسقاطها ولو بالتنازل عنها صراحة.